جمع كميات من المساعدات تقدر بثمان طائرات

وصول أول شحنة إلى فلسطين بعد لبنان

تواصل الفعاليات التضامنية ومصطفى بكري يثمن موقف اليمن

■ غادرت «السبت» أول طائرة يمنية الى مدينة غزة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر أول شحنة من المساعدات المقدمة من الشعب اليمني الى الأشقاء في فلسطين للتخفيف من معاناتهم جراء العدوان الاسرائيلي الغاشم والحصار الجائر على الشعب الفلسطيني، وتحمل الشحنة التي أشرفت على جمعها وارسالها اللجنة الشعبية لدعم الصمود العربي في فلسطين ولبنان ٤٠ طناً من المستلزمات الطبية والأدوية وعدد من المولدات الكهربائية وغيرها من الاحتياجات.

وتمكنت اللجنة الشعبية من جمع كميات كبيرة من المساعدات للأشقاء الفلسطينيين واللبنانيين تقدر حمولتها ما بين سبع الى ثمان طائرات، وقد تم ارسال شحنة الى لبنان حملت ٤٠ طناً من المساعدات و٣٨ طناً من الأدوية تحتوي على ١٧٦ صنفاً من الأدوية و١٣ مولداً كهربائياً و٨٠٠ بطانية اضافة الى العديد من المستلزمات الطبية.

اللجان الشعبية

وتواصلت في عموم محافظات الجمهورية انعقاد الاجتماعات والفعاليات المناصرة للشعبين اللبناني والفلسطيني في وجه العدوان الاسرائيلي الغاشم، وحث المحافظون على ضرورة اتاحة الفرصة أمام كافة المواطنين للاشتراك في كافة الفعاليات الداعمة لصمود الشعبين اللبناني والفلسطيني وتمكينهم من تقديم ما يجودون به من تبرعات نقدية وعينية..

وتفقد المحافظون والمسئون خيام المقاومة التي تقيم الفعاليات وتستقبل التبرعات العينية والمادية.

وأقيمت خلال يومي السبت والأحد الفعاليات والأنشطة المعبرة عن تضامن الشعب اليمني مع الشعبين اللبناني والفلسطيني ضد تقوم به آلة الحرب الاسرائيلية من مجازر وحرب ابادة جماعية ضد الأبرياء العزل.

وفي خيمة صنعاء نظم اتحاد الكتاب والأدباء اليمنيين مهرجاناً تضامنياً تحدث فيه الاستاذ مصطفى بكري عضو مجلس الشعب المصري رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» مشيداً بالمواقف الشجاعة والصريحة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الداعمة لصمود الشعبين اللبناني والفلسطيني، مثمناً دور جهود اللجان الشعبية في مختلف عموم محافظات اليمن لدعم صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وأدانت سبع نقابات مهنية يمنية الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة على شعبي لبنان وفلسطين وناشدت مجلس الأمن تطبيق قراره رقم ١٧٠١ والقاضي بايقاف اطلاق النار بشكل فوري.

ونظمت المشاركات في المخيم الصيفي للفتيات بمديرية المنصورة بمحافظة عدن «أمس» فعالية تضامنية مع الشعبين اللبناني والفلسطيني ودعماً لصمودهما.

اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة واتفاقيات تعاون بين البلدين

اليمن وارتيريا يتباحثان حول أوضاع المنطقة والقرن الافريقي

■ بحث فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السبت مع الاخ الامين محمد سعيد امين عام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة بدولة اريتريا الذي نقل لفخامته رسالة من الرئيس الاريتري اسياسي افورقي- التعاون الثنائي وآفاق تطويره بين اليمن واريتريا وكذا تطورات الأوضاع في المنطقة خاصة في منطقة القرن الافريقي، الى جانب بحث سبل تعزيز العلاقات بين المؤتمر الشعبي العام والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة بدولة اريتريا.

وأكد الرئيس الاريتري في رسالته الحرص على الدفع بعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين خطوات متقدمة نحو الامام في المجالات كافة من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين اليمني والاريتري. وعقدت اللجنة الوزارية اليمنية-الاريترية المشتركة امس اجتماعاً لها بصنعاء برئاسة الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية والامين محمد سعيد أمين عام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة بدولة اريتريا، وبحث الجانبان جملة من المواضيع المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين ومستجدات الأوضاع في القرن الافريقي، كما بحثا مشاريع مجموعة من اتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة يتوقع التوقيع عليها خلال الايام القادمة.

كما عقدت السبت جلسة مباحثات ثنائية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي بين المؤتمر الشعبي العام برئاسة سلطان البركاني الامين العام المساعد والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الاريتري برئاسة محمد سعيد سكرتير الجبهة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين الحزبين والبلدين الصديقين، حيث جرى بحث العديد من المواضيع ذات الصلة بالارتقاء بالعلاقات بين الحزبين أولاً والعلاقات على المستوى السياسي ثانياً.

المخزون السلعي يكفي اليمن لأكثر من ستة أشهر

ضمانات رسمية للحفاظ على استقرار الأسعار أمام حمى الانتخابات

■ صنعاء- «الميثاق»:

■ أكدت مصادر بوزارة الصناعة والتجارة ان السلع والمواد التموينية الأساسية متوافرة في الأسواق بكميات كبيرة تغطي احتياجات المستهلك بما فيها متطلبات شهر رمضان المبارك..

وقال الدكتور خالد راجح شيخ في هذا الصدد إلى أنه في حين ان عملية استيراد المواد الغذائية يتجاوز المليون طن ويغطي احتياجات المستهلك لأكثر من ستة أشهر..

وأشار الاخ الوزير في مؤتمر عقده (الخميس) بمقر الوزارة إلى أن ما يثار حالياً من بلبلة حول احتمال ارتفاع الأسعار ليس لها مبرر سوى رغبة البعض في استغلال الحمى الانتخابية وتوظيفها للكسب غير المشروع والتلاعب باقوات المواطنين وهو ما لم ولن تسمح به الوزارة في أي حال من الأحوال.

واتخذت وزارة التجارة والصناعة جملة من الإجراءات لضمان الحفاظ على الاستقرار التمويني وضبط المتلاعبين بالأسعار والمواصفات والأوزان وتقديمهم للعدالة، ومنها القرار الخاص بتحديد الأسعار والذي تضمن تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بحيث لايتعدى حدها الأقصى ما كان عليها في تاريخ ١ يوليو ٢٠٠٦م إضافة إلى تحديد سعر كيس الاسمنت في المحافظات والمديريات على نحو ما جاء في القرار.

الوزير دعا السلطات المحلية والأجهزة النيابية والقضائية وأجهزة الضبط المختصة بتفعيل دورها في لجان الرقابة الميدانية التي تقوم بها مكاتب الوزارة في أمانة العاصمة والمحافظات والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والجمعية اليمنية لحماية المستهلك لضبط المخالفين للأسعار والمواصفات والأوزان واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم.

وقال شيخ: إن اليمن تحولت بعد قيام دولة الوحدة إلى اقتصاد السوق الحر الذي يعني رفع الدعم عن كثير من السلع الأساسية التي كانت مدعومة من قبل وتحولت إلى مراقب لمنع الاحتكار وفي نفس الوقت تشجيع عملية التجارة التي هي مفتوحة لكل من يريد ممارسة النشاط التجاري من غير قيود سوى الالتزام بالمواصفات والمقاييس المعمول بها داخل البلد.

وتقوم الوزارة بتحديد أسعار السلع من خلال عاملي العرض والطلب إضافة إلى رصد المتغيرات على الساحتين المحلية والدولية لمتابعة أي تغييرات قد تطرأ على الأسعار إضافة إلى وجود آلية تتبعها الوزارة تشمل حساب التكاليف على السلع بشتى أنواعها حتى لاتكون هناك أرباح طائلة لا يستطيع المستهلك تحملها ولا خسارة يتكبدها التاجر. ويوضح وزير الصناعة والتجارة ان الصادرات والواردات تنمو بنسب تقارب الـ٢٥٪ مشيداً بالجهود التي يبذلها القطاع الخاص في تطوير وتحسين منتجاتهم ليتماشى ذلك مع خطوات بلادنا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث يتمثل ذلك من خلال ازدياد عدد الشركات الحاصلة على شهادة الجودة العالمية «الايزو».

ويذكر ان الجمهورية اليمنية انتهت من إعداد الوثائق النهائية المطلوبة من قبل منظمة التجارة العالمية التي تؤهلها لهذا الانضمام، منها العرض السلعي والعرض الخدمي والخطة القانونية لمواءمة التشريعات مع المنظمة.. ويجري الحوار حالياً حول تفاصيل داخل هذه الوثائق.. وانهت اليمن مفاوضاتها مع بعض الدول منها الصين خلال زيارة فخامة الأخ رئيس الجمهورية لها مؤخراً.. كما يتوقع ان تنتهي المفاوضات قريباً مع الاتحاد الأوروبي رغم صعوبتها.

أكدت ان بعض الأحزاب تريد استغلالها كناخبة فقط

إلهام عبدالوهاب: نعمل على إيجاد مناخ ملائم لتمكين المرأة من حقوقها

■ أوضحت الأخت إلهام عبدالوهاب مدير عام إدارة المرأة بلجنة الانتخابات ان اليمن خطت خطوات جادة لتحقيق التوازن النوعي في مختلف المجالات السياسية والتنموية وخصوصاً بعد تحقيق الوحدة اليمنية حيث كفل الدستور المعدل حقوقاً متساوية لجميع المواطنين ذكوراً واناثاً بعد أن شهد تعديلات قانونية جمة تتلاءم ومنظومة المواثيق والعهود الدولية ومنها «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» و«اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة»، المتعارف عليها باسم اتفاقية «السيداو».

بلبغ الحطابي

٢٧ منظمة تنفذ مشروع التمكين السياسي في ٨٨ مديرية

وقالت أن منظمات المجتمع المدني تبذل جهوداً نحو تعزيز التوازن النوعي في جميع القطاعات والمؤسسات التنموية.. ونتيجة لهذه الجهود التي بُذلت، استطاعت الكثير من منظمات المجتمع المدني الخروج الى حيز الوجود بل وشغلت فيها المرأة مناصب قيادية مرموقة في العديد من المجالات ومنها تعزيز النهج الديمقراطي، ولهذه الجهود نجد تحسناً في مستوى مشاركة المرأة على الصعيد السياسي بدليل زيادة عدد الناخبات في الانتخابات الماضية.

مؤكدة أنه لايزال هناك الكثير من المهام لصنع التغيير في هذا الجانب وعلى وجه الخصوص مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات.

وأكدت إلهام عبدالرقيب مدير عام إدارة المرأة باللجنة العليا للانتخابات ان الإدارة سعت إلى وضع مصفوفة خطط وبرامج في إطار مشروع برنامج التمكين السياسي للمرأة لتحقيق أهدافها وايجاد مناخ ملائم لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها الانتخابية وتقديم الدعم التوعوي، حول خطوات واجراءات العملية الانخابية، باعتبار التوعية هي مفتاح العملية الديمقراطية، من أجل تعزيز مشاركة النساء في جميع مراحل العملية الانتخابية، وزيادة مرشحات انتخابات المجالس المحلية، كخطوة مهمة نحو وصول المرأة الى مراكز السلطة وصنع القرار.

ففي مرحلته الثانية التي تنفذ حالياً تم اختيار ٢٧ منظمة مجتمع مدني لتنفيذ برنامج التوعية وجهاً لوجه في أكثر من ٨٨ مديرية و٢٢٠ مركزاً في ٢١ محافظة مضافاً إليها سقطرة.. ويتوقع من هذه المنظمات أن تلتقي بأكثر من ١١,٠٠٠ شخص لقاءً مباشراً واعطاؤهم شرحاً مفصلاً عن خطوات واجراءات مرحلة الترشيح والاقتراع، وأهمية مشاركة المرأة في هذه المرحلة من أجل الاسهام في إحداث التغيير تنفيذاً لمبدأ المساواة وتعزيز النهج الديمقراطي في اليمن.

يستهدف البرنامج الفئات التالية:

١- على مستوى المديريات: قيادات منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية وشخصيات اعتبارية وصحفيات وصحافيين وأدباء وكُتاب ونقابات.

٢- على مستوى المراكز: الأهالي والنساء من المناطق الشعبية، الأسر، الشباب والشابات ممن بلغوا السن القانونية لممارسة حقوقهم الانتخابية، والوسطاء من شيوخ وعُقال حارات.

لهذه المرحلة تم إعداد:

١- دليل المرشحة ٢- دليل ارشادي مصور للمرشحة ٣- دليل إرشادي مصور للاقتراع ٤- كُتيّب الحقوق السياسية للمرأة.

عقلية رجولية

● وحول تجاوب الأحزاب للمطالب النسوية سواءً من حيث ضمها في اللجان المشاركة لإدارة الانتخابات أو في الترشيح لعضوية المجالس المحلية قالت: بكل أسف لقد تحددت لدينا مؤشرات سلبية جداً تفوق كل التوقعات وشهدت لها نتائج أعداد النساء في اللجان الانتخابية لمرحلة الترشح والاقتراع وفي محصلتها أن تشكلت لدينا قناعة نتمنى ألا تكون قناعة مطلقة مفادها أن العقلية الرجولية هي المسيطرة على العمل السياسي والحزبي والذي عكس نفسه سلباً على العمل الانتخابي في مرحلة تشكيل اللجان الانتخابية، وهو ما لا نرجوه في التعامل مع قوائم المرشحين بألا تخلو من النساء والبحث عن مخرجات عملية لايصال النساء الى مقاعد في المجالس المحلية، وهناك عدد من السبل منها اتفاق الأحزاب على دوائر مغلقة تتنافس فيها النساء عليها.. وهذه الخطوة لا تأتي اجتهاداً شخصياً، بل هي تقع في خانة منظومة القوانين الدولية الموقعة عليها اليمن ومنها اتفاقية السيداو«اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة» والتي تقتضي من الدول الموقعة اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد من المساواة ومشاركة النساء في الحياة السياسية.